جدليّةُ تقسيم الكلام بينَ أَبي الأَسود الدؤليّ وتمَّام حسَّان
دراسة نقديَّة

أ.م.د. حيدر عودة كاطع
كلِّيَّة الإمام الكاظم(عليه السلام)
lecbasra٢٣@alkadhum-col.edu.iq

الكلمات المفتاحيّة: جدليَّة، تقسيم الكلام، أبو الأسود الدؤلي، تمَّام حسَّان، دراسة نقديَّة

المستخلص:

يعنى البحث بدراسة موضوع أَقسام الكلام في التراث العربي عند أَبي الأسود الدؤلي تحديداً، وما تمثله صحيفته المملاة عليه من أمير المؤمنين عليٍّ (عليه السلام) من وثيقة تحديدية لأقسام الكلام العربي رسمت ملامح المسألة بعيداً عن الفلسفة والمنطق العقليين، فكانت خارطة طريق لمن جاء بعدها من النحاة الذين أعطوا المسألة تأسيساً معياريَّاً حين انبروا للدفاع عنها متوسّلين بالقواعد المنطقية العقلية؛ فكان هذا الأَمر سبباً لفتح باب النقاش عند المحدثين الرافضين أَنْ يكون النحو منقاداً للتقعيد المنطقي، فراحوا يبحثون عن البدائل التقسيمية حتى وصلت النوبة إِلى الدكتور تمَّام حسَّان وكتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) عندما أوصل الأَقسام الثلاثة إِلى سبعة بمنهجه الوصفي بعد أَنْ ذكر المبررات التي دعته لهذا.

وقد سعى البحث للخوض في المسألة ومناقشتها وتحليلها بين أَبي الأَسود وتمَّام حسَّان بطريقة نقدية، وبيان حقيقة الأمر بالجمع وبين المنهج المعياري والوصفي، مع التسليم بوصفية ما ورد في الصحيفة الدؤلية.

Abstract:

The research is concerned with studying the subject of the divisions of speech in the Arab heritage specifically with Abi Al-Aswad Al-Du'ali, and what his newspaper dictated to him from the Commander of the Faithful Ali, Ali, represented a defining document for the divisions of Arabic speech that drew the features of the issue away from rational philosophy and logic. normative foundation when they went to defend it, invoking rational rational rules; This matter was a reason to open the door for discussion among the modernists who refused to be submissive to logical strictness, so they went to search for divisional alternatives until the Nuba reached Dr. Tammam Hassan and his book (The Arabic Language and Its Meaning) when he brought the three sections to seven with his descriptive approach after the justifications that called him to mention For this.

The research sought to delve into, discuss and analyze the issue between Abi Al-Aswad and Tammam Hassan in a critical manner, and to clarify the truth of

the matter by combining the normative and descriptive approach, while accepting the descriptiveness of what was mentioned in the Al-Dawliah newspaper .

المقدمة :

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على خير خلق الله أَجمعين محمَّدٍ وآله الطاهرين.

شكَّلت قضية أَقسام الكلام في التراث العربي زخماً جدليَّاً واسعاً أَخذ أَكثر من مساحته العلمية في ميدان الجدل والمغالطة والبرهنة العقلية، على الرغم من وضوح بعض جذورها كما سيتبين لاحقاً، غير أَنَّ هذا الوضوح قد يكون وضوحاً لطالبه ومريده، وليس كذلك حين يبحث المستقصي عن المقدِّمات التي تسند مراده وتشبع نهمه فيما يذهب ويعتقد، وهنا يتّسع الخرق على الراقع؛ لأَنَّنا نجافي الحقيقة آنذاك ونضحّي بالثوابت الحقّة من أَجل الجدل والمغالطة، فسيكون الجدل حاضراً من أَجل الجدل نفسه لا للبحث عن الحقائق العلمية في الميدان اللساني، وهذه الحالة الجدلية قد تجلَّت واضحةً في موضوع أَقسام الكلام بين المتقدِّمين من علماء النحو؛ ولذا كان الخوض في هذا البحث لتناول المسألة على وفق المعطى العلمي موائماً بين المنهجين الوصفي والمعياري، وذلك بين شخصيتين متباينتين زمانياً؛ إِذْ يُعدّ أَبو الأَسود الدؤلي باكورة التأصيل النحوي البصريّ بشذراته الأُولى التي تحمل تأصيلاً تاريخياً لولادة النحو آنذاك، فيما يشكِّل تمّام حسّان الفكرة التجديدية المتمردّة على الثابت التاريخي النحوي في هذه المسألة؛ ومن هنا ففكرة البحث في مضمونها التقسيمي هي رؤية نقدية بين اجماع تاريخي ذي جذور بصرية أَخرجته الصحيفة الدؤلية إِلى ميدان البحث والدراسة، وبين الرؤية المعاصرة ذات النزوع التجديدي الرافضة لذلك الثابت التقسيمي كما سيتبيَّن.

تقسيم الكلام:

يعود أَصل التقسيم إِلى ما قبل سنة ٤٠هـ، وذلك فيما روي عن أَبي الأَسود الدؤلي البصريّ، وما ذكره من دخوله على أَمير المؤمنين عليٍ(ع) في بعض الأَيَّام:(فرأيته مطرقاً متفكِّراً، فقلت: فيمَ تفكِّر يا أَمير المؤمنين؟ قال: إِنِّي سمعت ببلدكم هذا لحناً فأردتُ أَنْ أَصنع كتاباً في أُصول العربية. فقلت: إِنْ فعلتَ هذا أَحييتنا وبقيت فينا هذه اللغة، ثمَّ أَتيته بعد ثلاث فألقى إِليَّ صحيفةً فيها: بسم الله الرحمن الرحيم. الكلام كلُّه اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ, فالاسمُ: ما أَنبأ عن المسمَّى, والفعل: ما أَنبأ عن حركة المسمَّى، والحرف: ما أَنبأ عن معنى ليس باسم وليس بفعل، ثمَّ قال: تتبَّعه وزِدْ فيه ما وقع لك. واعلمْ يا أَبا الأَسود أَنَّ الأَسماء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر، وإِنَّما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر، قال أَبو الأَسود: فجمعتُ منه أَشياء وعرضتها عليه، فكان من ذلك حروف النصب، فذكرتُ منها إِنَّ، وأَنَّ، وليت، ولعلَّ، وكأَنَّ، ولمْ أَذكرْ لكنَّ، فقال لي: لم تركتها؟ فقلت: لم أَحسبها منها، فقال: بل هي منها، فزدها فيها)[١].

على الرغم من التشكيك في نسبة هذه الصحيفة إلى الإمام علي، كما يذهب لذلك أحمد أمين[٢] وخديجة الحديثي[٣]، وإنّ الولادة النحوية تعود لأبي الأسود حصراً، فهذه الصحيفة تمثّل الرشحة الأولى لموضوع التقسيم، لا سيمَّا أنَّ الزجَّاجي(ت٣٣٧هـ) أوردها في أماليه معنعنةً من حيث السند، وذكرها ابن النديم(ت٣٨٤هـ) في الفهرست[٤]، والسيوطي في الأشباه والنظائر[٥]، وهذه الصحيفة تمثّل رؤية وصفية أولى لم يتسنَّ للمعيارية تطويقها أو تأطيرها، فقد تضمّنت أموراً، منها:
تقسيم الكلام وذلك في قوله: (الكلام كلُّه اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ).

عرَّفت الأقسام الثلاثة، وذلك في قوله: (فالاسمُ: ما أنبأ عن المسمَّى, والفعل: ما أنبأ عن حركة المسمَّى. والحرف: ما أنبأ عن معنى ليس باسم وليس بفعل).

تضمَّنت بعض أفراد الاسم وذلك في قوله:(واعلمْ يا أبا الأسود أنَّ الأسماء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر، وإنَّما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر).

ذُكرت فيها حروف النصب .

وقفة مع تقسيم الكلام:

جاء الكلام منقسماً على أنواعه الثلاثة، والكلام –كما هو معروف– يساوق المعنى التَّام أو الجملة، أي أنَّ الكلام هو الداخل في التركيب الوظيفي السياقي، ومن هنا يكون التقسيم ناظراً إلى المعنى الوظيفي والشكل معاً أو على الترتيب، فلو أراد الشكل وحده لقال: الكلمة تقسم على كذا وكذا؛ لأنَّ الكلمة قولٌ مفرد تُجمع على الكَلِم لا الكلام[٦]، ومع هذا يمكن القول: أنَّه يشير إلى أنَّ أصل الكلام المستعمل في السياق لا يخرج عن هذه الأقسام الثلاثة، أو أنَّ التراكيب الإسنادية إنَّما تتشكَّل من هذه الأقسام الثلاثة، فيكون مقصوده –حينها– الكلام في أصل الوضع، ويكون التقسيم على أساس الشكل الوضعي، وقد يراد بالكلام من قبيل اطلاق اللفظ وإرادة ما سيؤول إليه فيما بعد على أساس علاقة الأوْل والمشارفة، وهذا المعنى لا يمنعه الاستعمال؛ فنقول للولدِ الذكيِّ المجدِّ: أنتَ أستاذ، وذلك بلحاظ الاستشراف المستقبلي له، ومنه قوله تعالى:﴿قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً﴾[٧]، فالخمر هو المآل الأخير لعملية العصر؛ لأن العصر يقع على العنب لا على الخمر، وبعبارة منطقية: هذه الأقسام هي أقسام للكلمة بالفعل، وأقسام للكلام بالقوَّة، فالكلمة(لفظة مجازية، وجمعها كَلِم تُذكّر وتُؤنَّث. يُقال: هو الكَلِم وهي الكَلِم)[٨]، كما أنَّها(تقع على الحرف الواحد من حروف الهجاء، وتقع على لفظة مؤلفة من جماعة حروف ذات معنى، وتقع على قصيدة بكمالها وخطبة بأسرها)[٩]، فلا مانع من

الجمع بين الكلمة والكلام في هذا التقسيم ما دامت الكلمة في طول الكلام وليس قسماً منه كي يقع التضاد.

التقسيم بينَ المنهجين الوصفي والمعياري:

لا شكَّ أَنَّ الصحيفة الدؤلية هي رؤية وصفية للتقسيم، فعلى الرغم من أَنَّ الرواية دالة على العموم والشمول، وأَنَّ الكلام كلّه مشمول بهذا التقسيم بقرينة(الكلام كلّه)، لا سيَّما أَنَّ لفظة (كلّ) تدل على العموم والشمول، فيكون الكلام بمثابة الكلّي الذي تندرج تحته الجزئيات الثلاثة، فهو من قسمة الكلِّيِّ إِلى جزئياته، لا من قسمة الكلِّ إِلى أَجزائه كقسمة الماء إِلى الهيدروجين والأوكسجين، فتقسيم الحيوان على إِنسانٍ وفرسٍ وغزالٍ يكون تقسيماً بهذا المعنى الأَوَّل، وعلامته صحَّة الإِخبار بالكلِّيِّ عن الجزئيّ، فيقال: الإِنسانُ حيوانٌ، كما يقال: الفعل كلمة[١٠]؛ ولا يصحّ الإِسناد على المعنى الثاني للقسمة؛ ولذا فالعطف بالواو لا يعني أَنَّ الأَقسام الثلاثة تجتمع معاً في الآن نفسه، بل هي ممَّا تجتمع في الحكم كما في قولنا: حضر محمدٌ وزيدٌ، فيجتمع المعطوفان بوصفهما محكوماً عليهما في الجملة، فالعطف بالواو يحقِّق الانسجام الحكمي في السياق، ولا يحصل هذا التعليق في الحرف(أَو)؛ لأَنَّه سيثبت الحكم لواحد من المعطوفات –لو قال: الكلمة اسم أَو فعلٌ أَو حرف– دون القسمين الآخرينِ[١١]، وهذا المعنى ليس مراداً للواضع كما يبدو.

ولكنَّ هذا العموم لا يخرج التقسيم عن الوصفية في هذا المعنى؛ بدلالة ذيل الرواية حين قال له –بعدما عرَّف له الأَقسام الثلاثة–: تتبَّعه وزد عليه، ولا شكَّ أَنَّ توجيهه الإرشادي هذا إِشارة واضحة إِلى وصفيَّة هذه الوثيقة الاملائية، كما تشير إِلى أمرٍ مهم وهو أَنَّ التقسيم الدؤليَّ هو تقسيم استقرائي قائم على تتبّع الجزيئات بغية الوصول للنتائج، وليس تقسيماً عقلياً، كما أَنَّ في زمن صدور الصحيفة لم تكن المعياريَّة مأذونة لفرض هيمنتها على اللغة؛ لأَنَّ عملها يتجلَّى في الحدود والتقعيد والتبويب وهذه فترة متأخِّرة عن زمن صدور الصحيفة، وعن(تاريخ دراسة اللغة العربية ليعرض علينا في بدايته محاولة جدية لإنشاء منهج وصفي في دراسة اللغة)[١٢].

وقد شكَّل التأثير المنطقي في الدرس النحويِّ –فيما بعد– جدليَّةً حقيقيَّة بين معظم الدراسين، ولعلَّ أَوار هذا الجدل يبدو جليّاً عند الرافضين لهذا التأثير العقلي ممَّن يتبنّون المذهب الكوفيّ لا البصريّ، ويعلو ذلك الصوت عند المحدَثين تحديداً كالدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي[١٣]، بدعوى أَنَّ الفصائل النحوية والمنطقية لا تلتقي إِلاّ نادراً[١٤]، أَو لأَنَّ المنطقي معنيٌّ بوضع الأَبواب التي تندرج تحتها الأَشياء الحقيقيَّة[١٥]، وأَنْ يكون التقسيم العلمي نابعاً من اللغة نفسها لا من التقسيم المنطقي[١٦]، وغيرها من دعوات رفض الحضور المنطقي العقلي في المنظومة النحوية، إِلّا أَنَّ المسألة قد تُناقش ضمن محورين:

١- المنطق آلة للعلوم وشرعة لكلِّ واردٍ فهو واقع في طريق التقعيد النحوي بلا ريبٍ، على أَنْ لا يُخرج الدرس النحويَّ من إِطاره الوصفي إِلى صرامة المعيارية وحزمها، ولا يكون كلاًّ على الدرس اللساني حين يُصار له في معظم المسائل النحوية كنظريَّة العامل وظاهرة العلل؛ كالعلل الثواني والثوالث التي نادى ابن مضاء القرطبي(ت٥٩٢هـ) بإلغائها[١٧] وغيرها ممَّا لا تنسجم مع الميزان المنطقي العقلي الذي صار ميداناً رحباً لنحاة البصرة، ومنها أقسام الكلام التي هي أَصل الكلام العربي؛ بيد أَنَّها لم تنل حقَّها من الدراسة؛ عندما درسها المتقدِّمون على أَساس نظرية العامل[١٨].

٢- لمَّا كان النحو القديم تأسيسيَّاً فهو يوظِّف القواعد النحويَّة لا محالة في رسم بعض كبريات الأَحكام المعيَّنة لدى الواضع؛ لتكون معياراً قانونيَّاً كلِّيَّاً[١٩]يُحتذى به -فيما بعد- في البيئة اللغويَّة، سواء كان ذلك في الحدود والتعريفات أَم في تقسيم الأَبواب النحويَّة.

مع ذلك فقد وقع الدرس النحوي عندهم في شَرَك المعيارية[٢٠]، وهذا ما يبدو جليَّاً عند تقسيم الكلام في ضوء القسمة العقلية الحاصرة، والتي تعني من المحال أَنْ تعطي أَقساماً سوى ما تفرزه هذه القسمة من تقسيمات، وسميِّت حاصرة؛ لأَنَّها تحصر الأَقسام بأسلوبٍ خاصٍّ يتعسَّر على المريد أنْ يأتي بغيرها، كتقسيم الزمان مثلاً: إِمَّا متصرِّم فهو الماضي، وإِمَّا أَنت فيه فهو الحاضر، وإِمَّا لم يأتِ بعد فهو المستقبل، ومن هنا فقد ذهب معظم المتقدِّمين من النحاة البصريِّين كالمبرد(ت٢٨٥هـ)[٢١]، والزجَّاجي(ت٣٣٧هـ)[٢٢]، والاستراباذي(ت٦٨٦هـ)[٢٣]، والسيوطي(ت٩١١هـ)[٢٤] إِلى اعتماد هذا النمط من التقسيم، على الرغم من أَنَّ الصحيفة الدؤليَّة لم تشر إِلى هذا النوع من التقسيم حين أَشارت -التزاماً-إِلى أَنَّ الواقع اللغوي يؤيِّد هذا التثليث الاستقرائي ويمتنع-أَي الواقع- أَنْ يأتي بقسمٍ رابعٍ، ولكنَّ النحاة فيما بعد ذهبوا بها عريضةً، حين درسوا المسألة على محورين:

١- التسليم بالتقسيم الثلاثي للكلام، ولم يحاولوا حتى مناقشة الأمر؛ وذلك للتسالم العقلي الذي صاروا فيه إزاء المسألة، سوى ما ورد عن أحمد بن صابر النحوي المعروف بـ(أَبي جعفر النحوي)(ت٦٦٢هـ) الذي ذهب إِلى وجود قسمٍ رابعٍ أسماه الخالفة[٢٥]، وهو يعني بالخالفة ما يسميه النحاة بـ(اسم الفعل)، وقد كان للتأثير المنطقي في تحديد أَقسام الكلام الثلاثة حضوره الواسع بين معظم المتقدمين من النحاة، وقلَّما تجد كتاباً في النحو لم يشر إِلى عقلية المسألة واستحالة إيجاد قسمٍ رابع لها أَو أَنْ تكون الأَقسام اثنين لا ثلاثة، ما خلا سيبويه(ت١٨٠هـ) الذي جعل التمثيل كاشفاً عن الأَقسام واكتفى بالتمثيل لها حين قال:(الكلم اسم وفعل وحرف ليس باسم ولا فعل, فالاسم: رجل, وفرس, وحائط)[٢٦]، فكان تمثيله مبنياً على البعد الشكلي البنائي، بينما قوله:(الاسم هو المحدّث عنه)[٢٧]روعي فيه البعد الوظيفي[٢٨]، وأَمَّا المبرِّد(ت٢٨٥هـ) فلم يقف عند حدود العربية في التقسيم

بل قال(لا يخلو الكلام عربيًّا كان أو أعجميًّا من هذه الثلاثة)[٢٩]، فكأنَّه قد تتبّع الكلام غير العربي، لا سيما أنَّ كلمة الأعجمي تطلق على الأقوام غير العربية[٣٠].

٢-سلكوا سبيل الاستدلال على القسمة الثلاثية، تحت مسمّى دليل الانحصار، فقد ساقوا مجموعة من الأدلّة على ثلاثية التقسيم منها الأثر الروائي لأبي الأسود، والاستقراء التام والإجماع عن أئمّة العربية[٣١]، والدليل العقلي للقسمة الحاصرة القائمة على الترديد بين النفي والاثبات، كقولهم في دليل الانحصار:(لأنَّها إمَّا أن تدل على معنى في نفسها، أو، لا، الثاني الحرف، والأوّل إمَّا أنْ يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، أو، لا، الثاني الاسم، والأوّل الفعل)[٣٢]، كما ذهبوا إلى ضرورة أنْ يكون للقسمة أساس يقع التقسيم به، وإلى وجود جهة جامعة، وينبغي -كما يقولون- أنْ تكون الأقسام متباينة، وهذه الشرائط تعطي حصانة للقسمة كي لا تأتي متداخلة؛ ولذا كان تمّام حسّان قد عاب على النحاة المتقدِّمين خلو تقسيماتهم من أساسٍ للقسمة[٣٣]، وهذا المصطلح -كما هو معروف-من المفاهيم ذات الجذور المنطقية وجوداً واستعمالاً ممَّا يجافي المنهج الوصفي الذي اعتمده تمَّام حسّان في تقسيمه السباعي وصار معياراً لتقسيمه البديل فيما بعد؛ والسبب لأنَّ وصفيَّته التي جعلها مقابلةً للمعيارية لم تكن تشكِّل ضدّية التغاير بينهما لسانياً بل هي ضدِّية التأمّل الفلسفي العقلي[٣٤].

فعلى الرغم من أنَّ تقسيمه السباعي كان خاتمة مشواره الوصفي لقضية التقسيم الكلامي في (اللغة العربية معناها ومبناها)، فقد بدأه رباعياً في كتابه(مناهج البحث في اللغة) والذي يبدو فيه أنَّه كان متأثِّراً بتقسيم ابراهيم أنيس[٣٥]، فقد كان تقسيمه للكلمة على الاسم والفعل والضمير والأداة هو التقسيم المعتمد عند ابراهيم أنيس عينه [٣٦].

وبعد ذلك فالتقسيم ينطوي على موضوعين رئيسين هما التعريف والعلامات[٣٧]، ومن هنا يأخذ البحث على عاتقه بيان هذين المفصلين، وذلك بعد دراسة الأقسام الثلاثة منفردة:

أوَّلاً: الاسم

لم يشكِّل(ما أنبأ عن المسمَّى)حدّاً تسويريًّاً لمفهوم الاسم، حين ذهب النحاة باحثين عن البديل التعريفي له (ووجدوا تعريف(الاسم) لا يكاد ينطبق على كل الأسماء، كما وجدوا أن من الأسماء ما ينطبق عليه تعريفهم(للأفعال))[٣٨]، فقد سمي الاسم اسماً؛ كونه مشتقًّاً من السمو وهو العُلُوُّ والارتفاع، وهذا مذهب البصريين, أو أنَّه مشتقٌّ من الوَسْم وتعني العلامة وهو مذهب الكوفيين[٣٩]، أمَّا معناه الاصطلاحي فقد حدَّ النحاة الاسم بحدود كثيرة غير أنَّها ليست مستغرقة لأقسامه كلِّها[٤٠]، فذهب ابن السراج (ت٣١٦هـ) إلى أنَّ الاسم هو(ما دلَّ على معنى مفرد)[٤١]، وقد ردّ الزجاجي هذا التعريف وعدَّه غير صحيح؛ لأنَّ الدلالة على المعنى المفرد ليست محصورةً بالأسماء، فيمكن لبعض حروف المعاني أنْ تدلَّ على معنى الاسم، مثل: أنَّ، لمْ[٤٢]، فـ(أنَّ) تدلّ على التوكيد، و(لم) على النفي

والجزم والقلب، و(كأَنَّ) على التشبيه، وهذه الدلالات المستوحاة من الحروف بأصل الوضع أَسماء بلا شكٍّ؛ ومن هنا لا يكون هذا التعريف مانعاً من دخول الأَغيار بعد دخول الحروف في دلالة المعنى المفرد؛ كما قد تدلّ بعض الأَسماء على معنيين عند الاستعمال كدلالة بعض أَسماء الزمان المشتقَّة على الزمن والحدث حين نقول: آتيكَ مَقْدَمَ الحجَّاجِ، فقد دلّت كلمة(مَقْدَمَ) على الزمان، وعلى الحدث الذي هو(القدوم)، وليس على معنى مفرد[٤٣]، ما دفع ابن الشجري (ت٥٤٢هـ) لقوله:(وأَسلم حدود الاسم من الطعن قولُنا: الاسم ما دلّ على مسمًّى به دلالةَ الوضع)[٤٤]، ويبدو هذا التعريف منسجماً مع ما جاء في الصحيفة الدؤليَّة من أَنَّ (الاسم ما أَنبأ عن المسمَّى)، فالإنباء يعني الإخبار[٤٥]، والمسمَّى غير الاسم؛ ولأَنَّ التعريف من المفاهيم الانتزاعية الكلِّية، فليس فيه لحاظ أَساس المبنى أَو المعنى، فكلُّ ما أخبر عن مسمّاه فهو الاسم وضعاً أَو تركيباً، بدلالة معنى الإخبار ذات المدلول السياقي، وتكون مراعاة انطباق المصاديق على المفهوم الكلِّي مرحلة متأخرة عن وضع المفهوم، شأن الفقيه الذي يعطي الحكم الشرعي إزاء مسألة ما، وعلى المكلَّف تحديد موضوع تلكم المسألة، وإِنْ تذبذب النحويون في مراعاة هذه الانطباق فلا يعني أَنَّ التعريف قاصر عن المجاراة، بل القصور في تحديد الأَفراد التي ينطبق عليها التعريف كما سيتَّضح عند مناقشة تمّام حسّان.

وينبغي الإشارة –هنا–إِلى أَهمية التعريف عند الدخول لكلِّ علمٍ، فلا تجد علماً من العلوم إِلّا وهو يولي الحدود أَهمية قصوى؛ سواء للعلم نفسه أَو لموضوعاته، ما يجعل المتلقِّي عارفاً بموضوعات العلم الذي يقرأ له، واشترط المناطقة للتعريف أَنْ يكون جامعاً مانعاً[٤٦]؛ لأَنَّ التعريف يتطابق تماماً مع الشيء المعرَّف، فهما يختلفان مفهوماً ويتَّحدان مصداقاً، وأَمَّا التعريف الدؤلي للاسم فذكر الاسم بوصفه مخبراً عن المسمَّى، وأَنَّ الأَسماء منها ما هو ظاهر ومضمر ومنها ما ليس بظاهر ومضمر، ومرجع ذلك لتفاضل العلماء، إِذْ يكون المعيار فيه هو انطباق المفهوم على مصداقه، فكلُّ ما دلَّ على مسمّى داخل في حيثية هذا التعريف مبنىً ومعنىً بلا مراعاة لأَيِّ اعتبار آخر سوى الدلالة على المسمَّى.

أَمَّا تمَّام حسَّان فكانت محاولته للخروج على الثابت النحوي القديم في التقسيم الثلاثي محلًّا للثناء والعناية بوصفها محاولةً جريئةً، وجهداً كبيراً جاء متكاملاً من حيث النظرية والتطبيق، وبقيت هذه الخطوة واقفة على قدميها ولا زال الدم يجري في عروقها[٤٧]، مع ذلك فقد كان تناوله للاسم في تقسيمه السباعي على نحو التعريف بالمثال بلا توضيح للضابطة التي تجعل ما ذكره اسماً وما عداه ليس كذلك، كما في قوله عن الاسم:(ويشتمل على خمسة أَقسام: الأول: الاسم المعين,...., الثاني: اسم الحدث: وهو يصدق على المصدر واسم المصدر واسم المرة واسم الهيئة،....الثالث: اسم الجنس،...، الرابع: مجموعة من الأسماء ذات الصيغ المشتقة المبدوءة بالميم الزائدة وهي اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة ،...،الخامس: الاسم المبهم وهذه هي الأَنواع الداخلة تحت مفهوم

الاسم فلم تعد منها الصفات ولا الضمائر ولا أَسماء الأَفعال وأَسماء الأصوات ولا الإِشارات والموصولات والظروف)[٤٨]، ولو كان قد وضع لها تعريفاً ليكون التعريف هو الذي يحدِّد ما يدخل منها وما يخرج عن دائرة الاسمية لكان أولى به من هذا التوسع الاستقرائي المسهب، وقد أَخذ النحويّون على سيبويه ترك الاسم بلا تعريف والاقتصار على التمثيل له[٤٩]، وهذا النحو من التعريف لا يبيِّن الحقيقة العلمية للمَقْسم، عندما يُعتمد على الأقسام في تبيانه، والحال أَنَّ الأَولى بالتعريف هو بيان حقيقة المعرَّف قبل التقسيم.

ويذكر تمّام حسّان أَنَّ للاسم –بأَقسامه المذكورة– سماتاً تميِّزه عن كلِّ ما عداه من أَقسام الكلم من حيث المبنى والمعنى وهي – باختصار شديد–على النحو الآتي:

١– الصورة الاعرابية : فالاسم يقبل الجرَّ وتشاركه الصفات فقط.
٢–من حيث الصيغة الخاصة: فإِنْ كان مجرَّداً لا يتجاوز خمسة أَحرف، وإِنْ كان مزيداً لا يتجاوز سبعة أَحرف، وتشاركه الصفات كذلك.
٣–قابلية الدخول في جدول : وهي ثلاثة أَنواع (إلصاق – تصريف– إِسناد)، والصفات تشترك مع الاسم في التصريف والاسناد دون الإِلصاق.
٤–الرسم الإِملائي: يشترك الاسم والصفة بقبول التنوين إملائياً رفعاً ونصباً وجراً.
٥–من حيث اتصاله باللواصق وعدمه: يشترك الاسم والصفة في ذلك.
٦–التضام: الصفة تشترك مع الاسم بهذه الميزة لكن على سبيل التوسّع, كوقوع الصفة بعد أَداة النداء.
٧–الاسم من حيث الدلالة على المسمَّى: فيقول حسّان:(لقد وجدنا أنّ الصفة في كل ما سبق من السمات تشارك الاسم على صورة ما، فيما يمتاز به عن باقي أقسام الكلم أَما هنا فيفترق الاسم عن الصفة)[٥٠].
٨–من حيث الدلالة على الحدث: وهي موضع افتراق الاسم عن الفعل والصفة؛ لأَنَّ الاسم حين يكون مصدراً يدل على الحدث المجرد من أَي دلالة أُخرى، والفعل يدل على الحدث والزمن، والصفة تدل على موصوف بالحدث.
٩–من حيث التعليق: وهي عبارة عن العلاقات السياقية كالنسبة والاسناد والتبعية والتخصيص، فيشترك الاسم مع الصفة فيها[٥١].

ويمكن مناقشة تمّام حسّان في موضوع اخراج الصفة عن الاسمية، بأَنَّ العلّة التي أَخرج بها الصفات عن دائرة الاسميَّة علّة معنوية وهي دلالتها على موصوف بالحدث, وهذا تفريق معنوي، في حين أَنَّه بنى تقسيمه على معياري المبنى والمعنى, كما أَنَّ الاسم إِنْ كان مشتقَّاً من السمة والعلامة فقد تميَّز محمَّدٌ، حين نقول: محمَّدٌ الصادقُ أَو صادقٌ، لا سيَّما أَنَّه جعل الحدث من الأَسماء فيكون

مسمَّى محمَّدٍ قد امتاز باسم الحدث لا بوصفه بناءً على الاسمية له، فضلاً عن ذلك أَنَّ خارج الذهن ليس فيه إلّا المسمَّيات؛ فإِنْ كان المراد من الموصوف بالحدث هي المسمَّيات كالأَعيان والذوات الخارجية فلا يوجد بالخارج غيرها وهي نفسها الموصوفة بالحدث(المسمّى) فلا فرق –حينذاك– بين الموصوف الذي تلبّسَ بالصفة وهي الأَعيان الخارجيَّة نفسها وبين المسمَّى, أَمَّا إِنْ كان المرادُ أَنَّ الاسم موضوع للمسمّى الذهني، أَي لمفهوم المسمّى في الذهن، فهذا خارج موضوع النقاش؛ لأَنَّ الكلام عن المسمَّيات لا الأَسماء, فاللغة استعمال للفظ في المعنى الخارجي وليس في المعنى الذهني، كما أَنَّ تركيز فرضيَّة دلالة الصفة على موصوفٍ بالحدث كي تكون سبباً لإخراجها عن الأَسماء سيفضي إِلى مغايرة بين المسمَّى وبين الموصوف، والحال أَنَّهما واحد حين نقول: محمَّدٌ عالمٌ، سوى أَنَّ المسند إِليه هو اسم لـــ(محمَّد) والمسند وصف له، فكما أَنَّ الاسم عين مسمَّاه فإِنَّ الوصف عينُ موصوفه، فثمّة اثنينية على كلا التقديرين، وهو أَمر مشترك بين الاسم والصفة، أَمَّا إِذا كان الاسم غير مسمَّاه، والصفة غير موصوفها، بل هو أَمر ثالث فيلزم منه أَنْ لا تصحَّ نسبة شيءٍ إِلى غير ما هو له، فنسبة العلم لذات (محمَّد) في المثال السالف نسبة باطلة حين يكون الموصوف غيرَ المسمّى؛ ومن هنا لا تصحّ النسبة أَصلاً للمغايرة المدّعاة بين الموصوف والمسمّى و لعدم وجود الوحدة بينهما، وعليه فالصفة هي عين الموصوف لا سيَّما أَنَّها تُحمل(تُسند)عليه بحمل المواطاة، يعني أَنَّ المسمَّى والموصوف واحد، فهذا ذاك عينه، فيتواطآن، وهذا معنى حمل المواطاة أَو حمل (هو هو)، فلا تغاير بينهما في الإسناد سوى التغاير اللفظي لا المعنوي، زِدْ على ذلك أَنَّ تمَّاماً قد حصر الصفة بالمشتقَّات الخمسة المعروفة وهي :اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة واسم التفضيل والصفة المشبَّهة، من دون ذكر لطبيعة هذا الحصر الخماسي هل هو وضعي أَم استعمالي فـــ(صفة الفاعل تدل على وصف الفاعل بالحدث منقطعًا متجددًا, وصفة المفعول تدل على وصف المفعول بالحدث كذلك على سبيل الانقطاع والتجدد, وصفة المبالغة تدل على وصف الفاعل بالحدث على طريق المبالغة, والصفة المشبهة تدل على وصفه به على سبيل الدوام والثبوت, وصفة التفضيل تدل على وصفه به أيضًا على سبيل تفضيله على غيره ممن يتصف بالحدث على طريقة أي من الصفات السابقة)[٥٢]، وهذا الكلام يعطي معناه البنائي الوضعي، بيد أَنَّه يذكر بعد ذلك:(ولا شكّ أن الانقطاع والاستمرار, أو الدوام والتجدد والثبوت والمبالغة والتفضيل, مما يمكن عدَّه من معاني الجهة)[٥٣]، وقد جعل الجهة من القرائن السياقية الزمنية التي تحدِّد زمن الفعل قرباً وبعداً من الزمن الحاضر[٥٤]، وهذا الأَمر يجعل الصفة الحسّانية غير جامعةٍ لكلِّ أَفرادها؛ لأَنَّ مصطلح الصفة ليس حكراً على المشتقات الخمسة(فالكلمة الواحدة قد تكون اسماً أو صفة ولا يوضح المراد منها إلا الاستعمال اللغوي. قارن بين العبارتين(الطفل الملك، والملك الطفل))[٥٥]، ففي المثال صلاحية كلٍّ من الكلمتين لتكونا صفةً وهذه وظيفة السياق لا البنية الصرفية.

كما أَخرج حسَّان الضمائر عن دائرة الأَسماء لعدم دلالتها على مسمَّى بل تدل على المعاني الصرفية العامة[٥٦]، بعد أَنْ قسَّم الضمير إِلى حضور وغيبة، والحضور إِلى تكلّم وخطاب، وإِشارة، والغيبة إِلى شخصيَّة، وموصوليَّة[٥٧].

إِذ ترك الضمائر بلا تعريف واكتفى بهذه القسمة المرتضاة عنده، فلم يضع حدَّاً جامعاً أَو مانعاً للضمير، وجعل الضمير قسيماً للاسم، والحال أَنَّه مِنْ أَقسامه، وقد أَشارت الصحيفة إِلى هذا المعنى حين ذُكِر فيها أَنَّ(الأَسماء ثلاثة: ظاهرٌ ومضمرٌ وشيءٌ ليس بظاهرٍ ولا مضمر وإِنّما تتفاضلُ العلماءُ في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر) فالاسم تارةً ظاهرٌ، وتارة يُضمر فيكون الضميرُ كاشفاً عنه، فليس الضميرُ غير الاسم حتى يُقال: هذا اسم وهذا ضمير، بل هما واحد، ومقسمهما واحد فلا تغاير بينهما، كما في قوله تعالى:﴿لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِّلسَّائِلِينَ﴾[٥٨]، فالهاء في كلمة (إِخوته)أَنبأت عن مسمَّى يوسف، كما أَنبأ اسم يوسف عن مسمَّاه، فهو يدخل في دائرة الاسمية حيث يقبل الجرَّ كما يقبله الاسم، فلو أُريد حذف الضمير واستبداله بالاسم الظاهر لظلَّ المعنى سليماً، وهذا الأَمر سيَّان بين الضمير المتَّصل والمنفصل: فهو دالّ على مسمّاه بلا تكلّف، فـــ(هو) دالّ على الغائب المذكَّر الذي هو مسمَّاه، و(أَنت) دالّ على المخاطب المذكَّر، وهكذا في بقيَّة الضمائر، ومن هنا جعلها النحاة من أَعرف المعارف[٥٩].

ويزداد الأَمر تعانقاً بين اسم الإِشارة وبين المسمّى، وإِنْ عدَّه تمَّام حسَّان من أَقسام ضمائر الحضور، وهذا كلام فيه نظر؛ فاسم الإِشارة ليس من المعارف فقط بل هو ممَّا يسهم في تعريف النكرات أَو المبهمات من الأَسماء شأنه شأن الأَسماء الدالَّة على الذات، فكلمة (رجل) النكرة تكتسب التعريف حين يُقال: هذا رجل فقد عُرّف بالإِشارة، ولعلَّ هذه الخاصيَّة التعريفية لأَسماء الإِشارة قد وظَّفها المناطقة في مبحث المفاهيم الكلّيّة والجزئية، حين مثَّلوا للجزئيّ: محمّد، هذه الوردة، بغداد، هذا الكتاب؛ فصار المشار إِليه في عرض الأَسماء المفردة دالّاً على مسمَّى واحدٍ، مع أَنَّه قبل التضام مع اسم الإِشارة كانت ألفه ولامه جنسيَّة حين كان يدلّ على العموم الاستغراقي، وقد صيَّرتها الإِشارة عهديَّةً؛ ولذا يقول ابن يعيش(ت٦٤٣هـــ):(وأَسماء الإِشارة أَعرف ممَّا فيه الأَلف واللام)[٦٠]، فلا يُستعمل اسم الإِشارة في الدلالة على الحضور فقط كما يذهب حسَّان؛ لأَنَّ الاستعمال يمنحه دلالات أُخر، كما لو قلت لشخصٍ –معاتباً إِيَّاه على إِخلاله باتفاقٍ سابقٍ بينكما،–: هل هذا كان اتِّفاقُنا؟ وأنت تعني بـــ(هذا) الاتِّفاق السابق، ومنه قوله تعالى:﴿قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصاً﴾[٦١]، وغيرها من الأَمثلة التي تدلّ على أَنَّه لا يرد في سياق الحضور فقط، فمسمَّاه هو المشار إِليه.

أَمَّا في الاسم الموصول فيبدو الكلام مختلفاً كونه مفتقراً مبهماً، وكلٌّ من الافتقار والابهام يدنيانه من الحروف لا سيَّما مع حالة البناء التي عليها، فهو يفتقر إلى جملة توضيحية تبيينية تكون سبباً لرفع اللبس عنه وهي جملة الصلة، ويكون بدونها لا دلالة واضحة فيه، ومن هنا ليس للاسم الموصول الصلاحية لمجاراة الأسماء في مرحلة البنية الصرفيَّة وهي مرحلة مهمَّة تدرس الكلمة لذاتها قبل البيئة الاستعمالية، ولا شكَّ أَنَّ الوظيفة الاستعمالية ليست مقياساً للتقسيم التأسيسي فهي مرحلة متأخِّرة عن مرحلة التقسيم، كما أَنَّها قد تعطي الكلمات وظائف تخرجها عن بعدها التقسيمي.

وكان تمَّام حسَّان مصيباً حين أَخرج الاسم الموصول من الأسماء على أَنْ يكون من أقسام الحروف وليس قسيماً لها؛ لأَن معناه يتجلَّى بالسياق حين يضام جملة الصلة –بوصفها لاحقةً لا غنى له عنها– ، وعندما يأخذ موقعه من الجملة وهذا هو منشأ افتقاره الحرفي، و(معنى الموصول أن لا يتِمّ بنفسه، ويفتقرُ إلى كلامٍ بعده، تصله به ليتِمّ اسمَاً، فإذا تمَّ بما بعده كان حكمه حكمَ سائر الأسماء التامّة)[٦٢]، فلا معنى له قبل السياق فضلاً عن اسميته، وهذا الأَمر يسري على الظروف الجامدة التي حصرها تمَّام حسّان بـــ: إِذْ، إِذا، إِذاً، لمَّا، أَيَّان، متى، وهي ظروف الزمان، أَمَّا ظروف المكان فهي –عنده– :أَين، أَنّى، حيث[٦٣]، فكان تحديده للظرف انتقائياً لا على أساس الجامع المانع، ولعلَّ هذه الانتقائية كانت سبباً لخلو دراسته من التعريف الجامع لمسائل الموضوعات، ومع ذلك فقد أَجاد حين أَخرجها من دائرة الاسمية، ولكنها لا ينبغي أَنْ تكون قسماً قائماً برأسها؛ ذلك لأَنَّ الظروف غير مقتصرة على هذا العدد المذكور، كما أَنَّها تقترب من الحروف كثيراً كما يذهب تمَّام حسان نفسه[٦٤]، فيكون حكمها حكم الأَسماء الموصولة التي مرَّ ذكرها على أَساس الافتقار والشبه المعنوي.

أَمَّا الخالفة وافتراقها عن الأَسماء, فقد قسَّم تمَّام حسَّان الخوالف أَربعة أَقسام هي: الإِخالة(اسم الفعل)، الصوت(اسم الصوت)، التعجّب(صيغة التعجّب)، المدح والذمّ(فعلا المدح والذمّ)[٦٥]، وذهب إِلى خلوّها من العلامات التي تجعلها أَسماءً أَو أَفعالاً أَو حروفاً؛ ولذا يقتضي أَنْ تكون قسماً قائماً برأسها، والحال أَنَّ الواقع اللغوي يتوافق مع فعليَّة صيغتي التعجَّب؛ لأَنَّ التصرف ليس شرطاً في الأَفعال كي يكون التركيب المحدَّد لهما كفيلاً بإخراجهما عن الفعلية، وهذا الكلام يسري على صيغتي المدح والذمِّ، فجمودهما لا يخرجهما عن دائرة الفعلية ما داما يؤدِّيان الوظيفة الفعلية داخل السياق.

وفيما يخصّ خالفة الإِخالة فما كان منها يؤدِّي الوظيفة الطلبية الأَمرية فهو داخل بلا ريب في معنى الأمر النحوي عند البصريِّين ذي الزمن الاستقبالي المرتبط بأصل الصيغة عند مرحلة الامتثال لا مرحلة النطق بالطلب، أَي أَنَّ مثل (صه، مه، آمين) صيغ دالّة على طلب السكوت والتمهل والاستجابة المطلوب تحقّقها من المخاطب فيما بعد زمن النطق، ولكنَّ هذا المعنى لا يجري على ما قرّره النحاة لبقية ما أسموه بأَسماء الأَفعال المضارعة والماضوية: فمثل هيهات، شتَّان، وي، هي

أَسماء خالصة دلّت على معانٍ(مسمَّيات) محدّدة هي البعد، والافتراق، والدهشة، وهي لا تحمل معنى الزمن المقرّر نحوياً، لا سيمَّا أَنَّ نقلها من المعنى الصرفي لها إِلى المعنى المقرّر سيفضي لتغييرٍ في الوظيفة السياقية لها(فالفرق بين (شتّان زيد وعمرو) وبين (افترق زيد وعمرو) هو فرق بين الإنشاء والخبر فلا تصلح الثانية لشرح الأولى إذ لا تساويها في المعنى)[٦٦]، ويمكن ارجاع بعض الخوالف إِلى الحروف كما هي الحال مع أَسماء الأصوات (عاهْ, كخ, بس, وهلا) فكما أَنَّ حرف الجرِّ (إِلى) موضوع للدلالة على انتهاء الغاية؛ و(في) موضوعة للدلالة للظرفية و(على) للفوقية؛ كذلك يمكن جعل الخوالف أَعلاه تشير للدلالة على معاني الزجر(للإبل), والزجر(للطفل), والزجر(للقطّة), والزجر(للخيل)[٦٧]، فهذا المعنى ليس مسمّى الأَصوات الآنفة بل هو مدلول التزامي لها؛ لأَن المخاطب فيها ليس عاقلاً، فاستعمالها في الزجر لأَداء الوظيفة الزجرية لا المعنى الحرفي الزجري، ووظيفتها حرفية افتقارية لشبهها بالحروف من جهة عددها فهي تتكون من حرفين؛ ومن دلالتها وعدم ظهور معناها إلّا في السياق؛ فكما أَنَّ الحروف موضوعة لمعنى استقلالي مثل معنى الفوقية في الحرف (على) فهو وإِنْ كان موضوعاً وضعاً آلياً أَي يحتاج إِلى طرفي الجملة كي يظهر معناه إِلّا إِنَّه يدلّ على معنى استقلالي وهي الفوقية.

ثانياً: الفعل

جاء في الصحيفة الدؤلية أَنَّ الفعل ما أَنبأ عن حركة المسمَّى، والحركة ما تقع بالضدِّ من السكون[٦٨]، وتشير إلى الفاعل(المسمَّى) للحركة؛ كونها لا تقع بلا محرّكٍ لها، وهي تدلّ –التزاماً– على معنى الزمن الفعلي الذي لا تخلو الحركة منه البتّة، إِذْ يُستلزم منها أَنَّ حركة المسمَّى لا تتحقّق خارج إطار الزمن؛ لأَنَّها تعني الحدوث والاستمرار المستفادين من دلالة الفعل، ومن الثابت أَنَّ الاستمرار من المعاني الزمنية للأَفعال ومن لوازمه[٦٩]، على أَنَّ مدلول الزمن ونسبة الحركة للفاعل هي الصيغة أَو الهيأة الصرفية للأَفعال لا المادة؛ لأَنَّ المادة لا تدل على غير الحدث المجرد، و(الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين، وليست في الحقيقة أفعالاً للفاعلين)[٧٠]، فما يحمله الفعل من معنى التجدّد والحدوث المشعر من معنى الحركة، يقع في قبال الثبوت والدوام للوصف والاسم حيث (يثبت به المعنى للشيء من غير أن يَقْتضيَ تجدُّدُه شيئاً بعد شيء، وأما الفعل فموضوعه على أن يقتضي تجدُّدُ المعنى المثبتِ به شَيئاً بعد شَيء)[٧١].

ولم يخرج تمَّام حسَّان عن الخارطة النحوية للأفعال –في الجملة– سوى إخراجه للفعل الناسخ (كان) عن دائرة الفعلية وإلحاقه بالأدوات المحولة عن الفعلية كونها لا تحمل غير الدلالة الزمنية المجردة من المدلول الحدثي[٧٢]، فضلاً عن دخول هذه النواسخ على الأَفعال مثل: كان يفعل، فكيف

يضام الفعلُ الفعلَ[٧٣]، وليس لها بيئة خارج نطاق السياق فهي تفتقر تأصيلاً للضمائم[٧٤]، بل هي صيغة متمحّضة بالزمن فقط.

وحقيقة الأَمر أَنَّ(كان) من الأَفعال التي تدلّ بمادتها على الحدث المجرد وهو الكون المطلق، وبهيأتها على نسبة ذلك الحدث للطرف الأَوَّل من معموليها في زمن يكون محكوماً من السياق، فلو كانت تدل على الزمن المجرد من الحدث لكان الزمن فيها مطابقياً كالظروف تماماً، ومعنى ذلك أَنَّ الزمن بعض دلالة الفعل وكلّ دلالة الظرف، ولكانت من الأَدوات الجامدة شأنها شأن كثير من الظروف الزمانية ذات المدلول الزماني فقط، ولا أَدري ما المانع من دخول (كان) على الفعل فلي أَنْ أقول: محمَّد جاءَ يمشي، ولو كانت تعطي المعنى الزمني فقط كيف تُسند للذات المقدَّسة غير المتزمِّنة كما في النصِّ:﴿وَكَانَ اللّهُ سَمِيعاً بَصِيراً﴾ [٧٥]؟، وإذا تخلّت عن زمنيتها عند اسنادها هذا فلا قيمة لها حين ذاك، ولا داعي لوجودها في مثل هذ الإسناد أَصلاً؛ لأَن افراغها الزمني سيفضي إِلى جعلها بلا معنى بعدما أُفرغت من دلالتها الحدثية –كما يرى حسّان– ولا تحمل دلالةً البتّة فيكون وجودها في السياق بلا مبرِّرٍ، وهذا يجانب مذهب القدماء القائلين بماضويتها الصرفية حين تأتي على صيغة (فَعَلَ)(وإنَّما دخلت (كان)؛ لتُخبر أَنَّ ذلك وقع فيما مضَى)[٧٦]؛ وعند ذلك سيمتنع اتِّصاف الله تعالى بالسمع والبصر بعد زمن المضي، وهذا ما لا يريده حسَّان قطعاً فكان عليه أَنْ يعطي لـــ(كان) بعدها الزمني الذي يتناسب وطبيعة الإسناد[٧٧].

ثالثاً: الحرف

ذكرت الصحيفة أَنَّ الحرف هو ما أَنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل، أَي أَن معناه غير واضح أَو هو خلو من المعنى خارج التعليق؛ فجعل الحرف من الأَدوات الأَصلية غير المحوّلة كما يذهب تمَّام حسَّان[٧٨] هو ترجيح بلا مرجِّح وخلاف الاجماع اللغوي على حرفية حروف النسخ والعطف والجرِّ، ولمَّا كانت تؤدي معنى التعليق للتعبير عن علاقات سياقية تعود للوظيفة التركيبيّة[٧٩]، فهذا يعني أَنَّها ذات طبيعة افتقارية يجعلها حروفاً، ولا داعي للتغيير الاصطلاحي ما دامت الوظيفة واحدة، فلا جدال في الاصطلاحات.

الخاتمة

- التقسيم الثلاثي الأَوَّل ذو النشأة البصريَّة صدر من حريصٍ على السلامة اللغوية؛ فيكون حرصه سوراً تقسيمياً.
- حين تكون الأَقسام عاجزة عن مجاراة التعريفات للأقسام الثلاثة فهذا نتيجة القصور النحوي عن تطبيق مصاديق الأقسام إِلى مفاهيمها.

- لا مانع من التوظيف المنطقي للتقعيد اللغوي على أَن لا تُفرض المعايير المنطقية على المسائل اللغوية فنكون كمن يلوي عنق النصِّ ليأتي منسجماً مع مقاصدنا لا مقاصد النصّ.
- التقسيم الحسَّاني خلا تماماً من الحدود المبيِّنة لطبيعة كلِّ قسمٍ منها.
- التداخل بين الأَقسام جعل التقسيم عاجزاً عن مجاراة الواقع اللغوي.
- حين يقع واحد من الأَقسام في مرمى النقد اللغوي يكون سبباً لإبطال التقسيم برمَّته، فلا داعي لنقد كلِّ قسمٍ على حدة.
- استشهاد تمَّام حسَّان بالنصوص القديمة يجعله معيداً للتراث النحوي بالذهنية التيسيريَّة، ولا يكون سالكاً للرؤية الوصفيّة كما يقول.
- التفكير النحوي لتمَّام حسَّان على وفق البعد التقسيمي الجديد يجعل نتاجه إثراءً للمدرسة النحوية الحديثة، وعملاً متكاملاً قد يقع رديفاً إِلى نتاج التراث النحوي القديم، إِذا تسنَّى له التطبيق على الواقع اللغوي.

الهوامش

[١]) أَمالي الزجّاجي:٢٣٨- ٢٣٩.
[٢]) ينظر: ضحى الاسلام:٢: ٢٨٦.
[٣]) المدارس النحويَّة:٤٨.
[٤]) ينظر: الفهرست:٤٦.
[٥]) ينظر: الأَشباه والنظائر:٢ : ٣.
[٦]) أَمالي الزجّاجي:٢٣٨- ٢٣٩.
[٧]) سورة يوسف: ٣٦.
[٨]) لسان العرب، ابن منظور:١٢: ٥٢٣(كلم).
[٩]) المصدر نفسه:١٢: ٥٢٤(كلم).
[١٠]) ينظر: شرح الكافية:١: ٢٠.
[١١]) المصدر نفسه:١: ٢٠.
[١٢]) اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمَّام حسَّان: ٢٨.
[١٣]) ينظر:في النحو العربي نقد وتوجيه، د.مهدي المخزومي:١٢٩، الفعل زمانه وأَبنيته، د. إبراهيم السامرائي:١٩.
[١٤]) ينظر: اللغة، فندريس:١٥٣.
[١٥]) ينظر: اللغة:١٥٣، ومناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان:٢٣٦.
[١٦]) ينظر: العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د. محمد حماسة عبد اللطيف:٦٨.
[١٧]) ينظر: الرد على النحاة:١٣٠.
[١٨]) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق، د. مهدي المخزومي:٤٥.
[١٩]) ينظر:شرح الكافية:١: ١٨.

[٢٠]) ينظر: قضايا نحوية، د. مهدي المخزومي:٢٠.

[٢١]) ينظر: المقتضب:١: ١٤١.

[٢٢]) ينظر: الإيضاح في علل النحو:٤٢.

[٢٣]) ينظر: شرح الكافية:١: ٢٢.

[٢٤]) ينظر: الأَشباه والنظائر:١: ٣.

[٢٥]) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي:١: ٣١١ .

[٢٦]) الكتاب:١: ١٢.

[٢٧]) المصدر نفسه:١: ١٢.

[٢٨]) ينظر: أَقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل الساقي:٢٩.

[٢٩]) المقتضب:١: ١٤١.

[٣٠]) ينظر: لسان العرب:١٢: ٣٨٥(عجم).

[٣١]) ينظر: الصاحبي، ابن فارس: ٨٩، الاستقراء التام هو استقراء لأئمة العربية كأبي عمرو والخليل وسيبويه، ومن بعدهم، وليس استقراءً للكلام؛ لأَنَّ استقراء غير المحدود مستحيل.

[٣٢]) شرح الكافية:١: ٢٢، وينظر: الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية، علي خان المدني:٥٨.

[٣٣]) ينظر: مناهج البحث في اللغة:٢٣٠.

[٣٤]) ينظر: تمَّام حسَّان في معيار النقد اللسانيّ(بحث)، د. خالد خليل هادي، د. مؤيد آل صوينت، مجلّة الأستاذ، العدد٢٠٣، ١٤٣٣هـ -٢٠١٢م:٢٥٤.

[٣٥]) ينظر: المنوال النحوي العربي قراءة لسانية، د. عزّ الدين مجدوب: ١٩٢- ١٩٣.

[٣٦]) ينظر: من أَسرار اللغة، د. ابراهيم أنيس: ٢٤٤- ٢٥٠.

[٣٧]) ينظر: مبادئ اللسانيات، د. أَحمد محمد قدور:٢٠٧ .

[٣٨]) من أَسرار اللغة:٢٣٨.

[٣٩]) ينظر: الإِنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري:١: ٦.

[٤٠]) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، البطليوسي: ٦٠.

[٤١]) الأصول في النحو:١: ٣٦.

[٤٢]) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٥٠.

[٤٣]) ينظر: أَمالي ابن الشجري:٢: ١٦.

[٤٤]) المصدر نفسه:٢: ١٦.

[٤٥]) ينظر: لسان العرب:١: ١٦٣(نبأ).

[٤٦]) ومعنى الجامع: هو الجامع لكل الأفراد التي تدخل في التعريف، والمانع: الحاجز عن دخول غيرها من الأفراد.

[٤٧]) ينظر: تمَّام حسَّان ورأيه في تقسيم الكلمات العربية، سريهاني ولنداري، بحث مقدَّم إِلى كلِّيَّة الآداب والعلوم الثقافية، جامعة كاليجاكا الإسلامية الحكوميَّة، جوكجارتا، ٢٠١٤،:٢

[٤٨]) اللغة العربية معناها ومبناها:٩٠- ٩٢.

[٤٩]) ينظر: الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل:٦٥- ٦٦.

[٥٠]) اللغة العربية معناها ومبناها:٩٤- ٩٥.

[٥١]) المصدر نفسه: ٩٢- ٩٥.
[٥٢]) اللغة العربية معناها ومبناها:٩٩.
[٥٣]) المصدر نفسه:٩٩.
[٥٤]) ينظر:المصدر نفسه:٢٤٥.
[٥٥]) من أسرار اللغة:١٤٧.
[٥٦]) ينظر:اللغة العربية معناها ومبناها:١٠٨.
[٥٧]) ينظر:المصدر نفسه:١٠٩.
[٥٨]) سورة يوسف:٧.
[٥٩]) ينظر: شرح المفصَّل، ابن يعيش: ٣: ٣٥١.
[٦٠]) شرح المفصَّل: ٣: ٣٥٠.
[٦١]) سورة الكهف: ٦٤.
[٦٢]) شرح المفصَّل:٢: ٣٧١.
[٦٣]) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١١٩.
[٦٤]) ينظر: المصدر نفسه:١٢١.
[٦٥]) ينظر: المصدر نفسه: ١١٣- ١١٥.
[٦٦]) المصدر نفسه:١١٦.
[٦٧]) المصدر نفسه:١١٤.
[٦٨]) ينظر: لسان العرب:١٠: ٤١٠.
[٦٩]) الزمن واللغة، د. مالك المطلبي:٥٥.
[٧٠]) الإيضاح في علل النحو: ٥٣.
[٧١]) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني:١٧٤.
[٧٢]) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها:١٢٩.
[٧٣]) ينظر: المصدر نفسه:١٣١.
[٧٤]) ينظر: المصدر نفسه:١٢٧.
[٧٥]) سورة النساء:١٣٤.
[٧٦]) المقتضب:٣: ٩٧.
[٧٧]) ذهب علماء الأصول إلى تخلِّي الفعل(كان) عن الزمن عندما يُسند للذات المقدَّسة ليدلّ على الاتِّصاف المجـــرد، وسمّوها بـــ(كان) الشأنية.
[٧٨]) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها:١٢٣.
[٧٩]) ينظر: المصدر نفسه:١٢٧.

المصادر

- القرآن الكريم
- الأصول، أَبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي(ت٣١٦هـــ)، تحـــ: د. عبد الحسين الفتلي،ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـــ-١٩٩٦م.

- الأَشباه والنظائر، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، وضع حواشيه: غريد الشيخ، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان ٢٠٠٧م.
- أَقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، الدكتور فاضل مصطفى الساقي، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- أَمالي بن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي(ت٥٤٢هـ)، ط١، مطبعة المدني، المطبعة السعودية بمصر، ١٤١٣هـ–١٩٩٢م.
- أَمالي الزجاجي، أَبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجّاجي(ت٣٣٧هـ)، تحـ: عبد السلام هارون، ط٢، دار الجيل، بيروت–لبنان، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري(ت٥٧٧هـ)، (د.ط)،١٩٨٢م.
- الإيضاح في علل النحو، عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحـ: الدكتور مازن المبارك، ط٢، دار النفائس، بيروت – لبنان، ١٣٦٣ هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت٩١١هـ)، تحـ: محمد أَبو الفضل ابراهيم، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٣٩٩هـ–١٩٧٩م.
- تمَّام حسَّان في معيار النقد اللسانيّ(بحث)، د. خالد خليل هادي، د. مؤيد آل صوينت، مجلّة الأستاذ، العدد٢٠٣، ١٤٣٣هـ –٢٠١٢م.
- تمَّام حسَّان ورأيه في تقسيم الكلمات العربية، سريهاني ولنداري، بحث مقدَّم إِلى كلِّيَّة الآداب والعلوم الثقافية، جامعة كاليجاكا الإسلامية الحكوميَّة، جوكجارتا، ٢٠١٤.
- الحدائق الندية، الشيخ محمد بن الحسين البهائي(ت١٠٣١ه)، في شرح الفوائد الصمدية، السيد علي خان المدني(ت١١٢٠ه)، تصحيح وتحقيق وتعليق الدكتور السيد أبو الفضل سجّادي، ط٢، منشورات ذوي القربى، قم، ١٤٣٢ه.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، أبو محمد بن محمد بن السيد البطليوسي(ت٥٢١هـ)، تحـ: سعيد عبد الكريم سعودي،(د.ط)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت،(د.ت).
- دلائل الإعجاز، الشيخ عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (ت٤٧١هـ)،قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، ط٣، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
- الرد على النحاة، أَبو العبَّاس أَحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي (ابن مضاء)(ت٥٩٢هـ)، تحـ: د. محمد ابراهيم البنا، ط١، دار الاعتصام، القاهرة، ١٣٩٩هـ–١٩٧٩م.
- الزمن واللغة، الدكتور مالك يوسف المطلبي،(د.ط)،الهيأة المصرية العامة للكتاب،١٩٨٦م.
- شرح كافية ابن الحاجب، محمد بن أَحمد الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، وضع هوامشه: د. أميل بديع يعقوب، ط١، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت– لبنان،١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م.

- شرح المفصل، يعيش ابن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان،١٤٢٢ه–٢٠٠١م.
- الصاحبي، أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحـ: السيد أحمد صقر،(د.ط)، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (د. ت).
- ضحى الاسلام نشأة العلوم في العصر العباسي الأوّل، أحمد أمين،(د.ط)، مطابع الهيأة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨م.
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف،(د.ط)، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الكويت، ٢٠٠١م.
- الفعل زمانه وأبنيته، الدكتور إبراهيم السامرائي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
- الفهرست، محمد بن إسحق النديم (ت٣٨٥ هـ)، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
- في النحو العربي قواعد وتطبيق، الدكتور مهدي المخزومي، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت–لبنان،١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٥م.
- قضايا نحويَّة، الدكتور مهدي المخزومي،(د.ط)، مكتبة آفاق للغة العربية، (د.ت).
- كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحـ:عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري(ت٧١١ هـ)، (د.ط)، نشر أدب الحوزة، قم، ١٤٠٥هـ.
- اللغة بين المعياريّة والوصفيّة، الدكتور تمّام حسّان، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ– ٢٠٠١م.
- اللغة، جوزيف فندريس، تعريب:عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، (د.ط)، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٣٧٠هـ –١٩٥٠م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمّام حسّان،(د.ط) مطبعة النجاح الجديدة، دار الثقافة، الدار البيضاء–المغرب، ١٩٩٤م.
- مبادئ اللسانيات، الدكتور أحمد محمد قدور، ط٣، دار الفكر، دمشق– سوريا، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م.
- المدارس النحويَّة، الدكتورة خديجة الحديثي، ط٣، دار الأمل للنشر والتوزيع،الأردن، ٢٠٠٢م.
- من أسرار اللغة، الدكتور إبراهيم أنيس، ط٨، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- مناهج البحث في اللغة، الدكتور تمام حسان، (د.ط)، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٥٥م.

- المقتضب، محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحـ: محمد عبد الخالق عظيمة،(د.ط)، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، عزّ الدين المجدوب، ط١، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، كلية الآداب للعلوم الإنسانية، تونس، ١٩٩٨م.